أي الأحرى أن يكون القبيح هو الحرام بخصوصه على أن الحسن ما لا يكون متعلق الذم والعقاب فيشمل
الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الأولى إذ لم تدخله في المكروه فهذه الأمور
كلها حسنة عندهم واصطلح كثير من أهل السنة على أن المنهي عنه مطلقا قبيح والحسن ما كان
إمام الحرمين أن المكروه ومنه خلاف الأولى ليس حسنا ولا قبيحا وقوله كالإسلام مثال
للخير وقوله وجحد الكفر مثال للشر ففيه مع ما قبله لف ونشر مشوش والإضافة في جحد الكفر
للبيان أي جحد هو الكفر أو من إضافة السبب للمسبب فإن الجحد سبب للكفر وإن كان له
سبب آخر وهو العناد وقد تقدم تعريف الجحد وانقسامه إلى بسيط ومركب والكفر
ضد الإيمان فهو إنكار ما علم مجيء الرسول به من الدين بالضرورة أو ما يستلزم ذلك
كإلقاء مصحف في القاذورة وإنما أضاف الناظم الجحد إلى الكفر لينبه على أن من الجهل
ما لا يضر كجهلنا بجواز الله وصفاته التي لا يتوقف عليها إيمانه كما يشير إليه قول الصديق
الأكبر العجز عن الإدراك إدراك قوله وواجب إيماننا الخ واجب خبر مقدم
وإيماننا مبتدأ مؤخر وغرض المصنف بذلك الرد على القدرية التي تنفي القدر وتزعم
أن الله تعالى لم يقدر الأمور أزلا وتقول الأمر أنف أي مستأنفه الله علما حال وقوعه
ولقبوا بالقدرية لخوضهم في القدر حيث بالغوا في نفيه ولا ينافي أن مثبت القدر أحق أن
ينسب إليه لأنا نقول كما يصح نسبة مثبته إليه يصح نسبة نافيه إليه إذ بالغ في نفيه
وهؤلاء انقرضوا قبل الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه وأما القدرية التي تنسب
أفعال العبيد إلى قدرتهم مع كونهم معترفين على أن الله تعالى عالم بأفعال العباد قبل وقوعها
فقد تقدم الرد عليهم بما يعلم له سابقا أن خالق العبد وما عمل فهما قدريتان أولى وهي تنكر
سبق علمه تعالى بالأشياء قبل وقوعها وتخوض في القدر حيث بالغت في نفيه وثانية
وهي تنسب أفعال العباد إلى قدرتهم ومذهب هذه وإن كان مذهبا باطلا أخف من
مذهب الفرقة الأولى فإنه كفر والإيمان بالقضاء والقدر يستدعي الرضى بهما ويجب
الرضى بالقضاء والقدر واستشكل بأنه يستلزم على ذلك الرضى بالكفر والمعاصي لأن
الله قضى بهما وقدرهما على الشخص مع أن الرضى بالكفر كفر وبالمعاصي معصية وأجيب

بما قاله

بما قاله السعد من أن الكفر والمعاصي مقضي ومقدر لا قضاء وقدر والواجب الرضى
بهما إنما هو القضاء والقدر لا المقضي والمقدر وفيه أنه لا معنى للرضى بالقضاء
والقدر إلا الرضى بالمقضي والمقدر والذي حققه الخيالي في حاشيته أن الكفر
والمعاصي لهما جهتان جهة كونهما مقضيين ومقدرين لله وجهة كونهما مكتسبين
للعبد فيجب الرضى بهما من الجهة الأولى دون الثانية واعلم أنه وإن وجب
الإيمان بالقدر لكن لا يجوز الاحتجاج به قبل الوقوع توصلا إليه بأن قال
شخص قدر الله علي الزنا مثلا وغرضه بذلك التوصل إلى الوقوع في الزنا
مثلا وقال قدر الله وبعد الوقوع تخلصا من الحد أو نحوه بأن وقع شخص
في الزنا مثلا وقال قدر الله علي ذلك وغرضه به التخلص من الحد وأما
الاحتجاج به بعد الوقوع لدفع اللوم عنه فقط فلا بأس به ففي الحديث
الصحيح أن روح آدم التقت مع روح موسى عليهما الصلاة والسلام فقال
موسى لآدم أنت أبو البشر الذي كنت سببا لإخراج أولادك من الجنة بأكلك
من الشجرة فقال آدم يا موسى فأنت الذي اصطفاك الله بكلامه وخط
لك التوراة بيده تلومني على أمر قدره الله علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة
قال النبي صلى الله عليه وسلم فحج آدم موسى أي غلبه بالحجة قوله بالقدر
وبالقضا اعلم أن الأشاعرة والماتريدية اختلفوا في كل من القدر والقضا
فالقدر عند الأشاعرة إيجاد الله الأشياء على قدر مخصوص ووجه معين
أراده تعالى فيرجع عندهم لصفة فعل لأنه عبارة عن الإيجاد وهو من
صفات الأفعال وعند الماتريدية تحديد الله أزلا كل مخلوق بحده
الذي يوجد عليه من حسن وقبح ونفع وضر إلى غير ذلك أي علمه تعالى
أزلا صفات المخلوقات فيرجع عندهم لصفة العلم وهي من صفات
الذات والقضا عند الأشاعرة إرادة الله الأشياء في الأزل على ما هي عليه
فيما لا يزال فهو من صفات الذات عندهم وعند الماتريدية إيجاد الله
الأشياء مع زيادة الإحكام والإتقان فهو صفة فعل عندهم فالقدر
حادث والقضا قديم عند الأشاعرة والعكس عند الماتريدية وقد
حمل الشارح كلام المص على مذهب الماتريدية في القدر والقضاء وبمذهب
الأشاعرة لأن القضا في اللغة له معان سبعة أشهرها الحكم وهو يرجع

Copyright © King Saud University